النهار ٢٣-٠٤-٢٠٢٠

سقوط قوننة "الهيركات" فرض "تفاهمات" مالية سياسية سلطوية أيّ سيناريو للنهوض بعدما سلّمت الحكومة بانهيار سعر الصرف؟

معن البرازي

تؤكد التعاميم الأخيرة لمصرف لبنان سقوط قوننة "الهيركات" بعدما أُطيح بـ"الكابيتال كونترول"، وهي فرضت واقعا جديدا على القطاعين المصرفي والمالي، الى حزمة من "التفاهمات" هدفها تسهيل اعادة هيكلة القطاع المالي وانجاح خطة الحكومة وعدم تحمّل المزيد من الخسائر نتيجة اعادة هيكلة الدين العام.

مرة جديدة يجد الإقتصاد اللبناني نفسه والمودعين بين تجاذبات القطاع العام وكارتيل المصارف، بمعنى ان تناقض المصالح ليس بالبسيط. فجمعيّة المصارف تريد إعادة التوازن المالي واستكمال الدولة مسار سداد الديون والفوائد، بينما تريد الحكومة تدخّل صندوق النقد الدولي لإنعاش منظومة الحكم ومصادر تمويلها ومتابعة الإقتراض في المستقبل. ولم يقدّم أيّ من هذين الطرفين خطّة تحاكي فعلاً مصالح المواطن اللبناني في بناء نظام اقتصادي بديل يتمتّع بمقوّمات العدالة الاجتماعيّة أولاً، والإنتاجيّة والاستدامة وخلق فرص عمل ثانياً. وتشهد العلاقة بين السلطة السياسية والمصارف توتّرا كبيرا إلى حد أن جمعية المصارف عمدت إلى إصدار بيان استثنائي بعنوان لا يخلو من الاعتراف بعمق الأزمة المالية: "عن القرش الأبيض واليوم الأسود"، واتهمت "السلطة السياسية من خلال الحكومات المتعاقبة بانها هي من أساءت استعمال أموال المصارف ومن ضمنها الودائع، وبدّدت هذه الأموال. وهي تحاول اليوم، بعدما قررت التهرّب من مسؤولياتها من خلال عجز الدولة عن السداد، تجريم من أقرضها لهدر حقوق المودعين". وجاء الرد من خلال بيان شديد اللهجة لشركة "هوليكان لوكي"، التي فوّضت جمعيّة المصارف اليها تمثيل مصالحها في مسار التفاوض على إعادة هيكلة ديون الدولة اللبنانيّة. وتركّز البيان حول فكرة رمي مسؤوليّة تردّي الأمور على الدولة، من خلال التأكيد أن المصارف والمودعين موّلوا عجز الدولة، التي بدّدت هذه الأموال بدل توظيفها في الاستثمارات المنتجة والموجّهة نحو النمو.

ما سقف هذا التباعد، وما هي فرص الحد الادنى من "التفاهمات" المطلوبة؟

1-ان التوازن المالي مرسوم برزمة من "التفاهمات" التي تقوّض تطلعات الجميع حدود ما رسمته "فذلكة" الإصلاح النقدي وحجم السيولة المتوافرة في القطاع المصرفي في غياب أي مسعى جدي لدعم من صندوق النقد الدولي. اما "اصدقاء لبنان" فغائبون عن السمع على رغم الأطر التي حددتها خطة "لازار."

2-اعادة رسم دور المصرف المركزي. المسألة البديهيّة هنا هي ان للتعاميم الصادرة عنه أثرا حتميا على سعر الصرف على المدى الطويل. فضخّ السيولة بالليرة اللبنانيّة على هذا النحو، لن يعني سوى زيادة الكتلة النقديّة المتداولة بالليرة، والتي سيتحوّل الجزء الأكبر منها بطبيعة الحال إلى طلب على الدولار الأميركي، سواء عند شراء البضائع المستوردة أو عند إعادة تحويلها إلى الدولار من أجل الإدخار.

أقل ما يمكن قوله هو ان الخطّة الحكومية تراهن – فضلاً عن أثر انهيار سعر الصرف – على رزمة القروض التي تمّ التخطيط لها في مؤتمر "سيدر"، وهي لا تستهدف فعلاً تشكيل أي إصلاح جذري في ما يخص بنية الاقتصاد اللبناني، وتغفل الرهان على سياسات محدّدة لتعزيز قاعدة الإنتاج المحلّي، وخلق فرص عمل لزيادة الناتج المحلّي.

ما هي هوامش المناورة المطروحة؟

تتوقع الحكومة أن ينخفض عبء ديونها إلى ٩٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وهي حددت أفق التوازن الضريبي ((fiscal balance بعجز (٧,٢-) في المئة، وحددت عجز الموازنة الأولية ((primary بـ(٣,٩) في المئة متطلعة الى نسب (١,٣-) و(+١,٦) في ٢٠٢٤. اشارة الى ان تطبيق برنامج "سيدر" سيخلق فائضا في الموازنة الأولية بحدود (+٣,٤) في المئة.

اما سيناريو تقليص كلفة القطاع العام في آفاق ٢٠٢٤، فأبوابه – بحسب الخطة الحكومية – (أ) تجميد التوظيف في القطاع العام مما يؤدي الى زيادة ٠,٧ في المئة من الناتج المحلي. (ب) خفض دعم كهرباء لبنان مما يؤدي الى زيادة ٢٠,٥ في المئة من الناتج المحلي. (ج) اصلاحات في التقديمات الإجتماعية مما يؤدي الى زيادة ٠,٥ في المئة من الناتج المحلي. (د) وقف جزئي لدعم المؤسسات شبه الرسمية مما يؤدي الى زيادة ٠,٢ في المئة من الناتج المحلي.

خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ١٧٦ في المئة إلى ١٠٣,١ في المئة بحلول عام ٢٠٢٤ وإلى ٩٠,٢ في المئة بحلول عام ٢٠٢٧، وتقليص عجز الموازنة من ٧,٢ في المئة من الناتج الاقتصادي لهذا العام إلى ١,٣ في المئة عام ٢٠٢٤.

التغيير التدريجي في ربط العملة الذي تتوقعه الحكومة، بدءاً من عام ٢٠٢١، حين ستتراجع إلى ٢٦٠٧ ليرات لكل دولار، مقارنة بنظام الصرف الثابت منذ عقود والبالغ ١٥٠٧,٥ ليرات. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن يصل إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ ليرة بحلول عام ٢٠٢٤. في حين كسر سعر السوق السوداء حاليا الثلاثة آلاف ليرة ويتعرض لمزيد من الضغوط.

تقدير الاستشاري شركة "لازار" خسارة مصرف لبنان نحو ٤٠,٩ مليار دولار من الأصول، (مصرف لبنان لا يعتبرها خسائر كونه مُخوّلا خلق السيولة للمحافظة على الملاءة المالية). وقدرت "لازار" أيضاً خسارة مصرف لبنان من حيازة سندات الدولة بـ٢٠,٨ مليار دولار (من غير ان توضح كيف توصّلت الى هذا الرقم، وما هي الأسباب الداعية لاعتبار سندات تستحق بعد سنوات عدة بِدَين معدوم)، فيصبح مجموع الخسائر ٦١,٧ مليار دولار.

إضافة الى ذلك، اعتبرت "لازار" انّ لدى المصارف خسائر أخرى تبلغ ١٣,٣ مليار دولار من القروض المتعثرة من دون احتساب إمكان استرجاع اي مبالغ منها، و١٧,٨ مليار دولار متعثرة من سندات الخزينة بالليرة والدولار. فيصبح المجموع ٨٤,١ مليار دولار. وهذه هي الكلفة الكلية بعد دمج خسائر مصرف لبنان من ضمن خسائر المصارف. هنا أيضاً اعتبار الـ ١٧,٨ مليار دولار خسارة يُعزى الى نصيحة "لازار" بالتوقف عن خدمة الدين السيادي للدولة.

تقترح "لازار" أن تغطّى الخسارة من خلال تحويل ودائع الى اسهم بمقدار ٢٠,٧ مليار دولار و"هيركات" بمقدار ٦٣,٤ مليارا من الودائع المتبقية للمودعين. وهذا يتناغم مع الخطة الحكومية لمشاركة المودعين في كلفة التصحيح.

ستحتاج الحكومة، بحسب خطتها، إلى تمويل خارجي يراوح ما بين ١٠ مليارات و١٥ مليار دولار مدى خمس سنوات، ويفضَّل أن يكون ذلك من خلال برنامج قرض مع صندوق النقد الدولي. تجدر الإشارة إلى أن معهد التمويل الدولي، "قدّر في شهر كانون الثاني الماضي، حاجات التمويل الخارجي للبنان بنحو ٢٤ مليار دولار، خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤."

تأمل الحكومة بموجب الخطة، في أن يتم "استكمال المساعدة الخارجية بمدخرات من خطة الحكومة لإعادة هيكلة الديون، والعودة إلى الأسواق الدولية في ثلاث سنوات. كما سيسعى لبنان إلى تجديد الدين المحلي بأسعار مخفوضة". وتأمل الحكومة ايضا في أن يؤدي تأمين فترة سماح مدتها خمس سنوات على مدفوعات رأس المال، وخفض القسائم إلى الحد الأدنى خلال الفترة نفسها، إلى "توليد ما بين ١٥ إلى ١٨ مليار دولار إضافية، من متطلبات ميزان المدفوعات المتوقعة والبالغة ٣٠ مليار دولار."

مؤشرات القطاع المصرفي

هذا في خطة الحكومة، اما "ميزان" القطاع المصرفي فهو هوامش حسابات الربح والخسارة وهوامش الحديث عن عمليات "قص الشعر HAIR CUT "ومحاكاة بنود ميزانيات المصارف. فهل يتم تأمين المعونات والخسارة على الفوائد المعطاة للمودعين أو اقتطاعها من الانكشاف السيادي على الدولة اللبنانية، أم عبر زيادة رسملة المصارف لتحمل هذه النسبة؟ الخيار الأول سيخفض أموال المودعين، وسيكون بمثابة الضربة القاضية للثقة بالمصارف. في حين ان الخيار الثاني سيؤسس لتراجع تمويل الخزينة من المصارف مما سيكون بمثابة الضربة القاضية لتمويل القطاع العام. وأما الخيار الثالث، وهو ما طالبت به مذكرة السلطات النقدية لزيادة رأس مال القطاع، فسيحدث تغييرا "جذريا" في مصارف فئة "بيتا" وما دون، وإن اضيفت هذه العوامل الى التشابك القائم بين ثالوث الطبقة السياسية والمصرف المركزي والمصارف، يكون الوضع اليوم أشبه بعملية مصالح مترابطة تضع المودعين بين خيوط العنكبوت أسرى لمصالح الطبقة النافذة والزبائنية.

في الارقام

المسلَّمة الاساسية هي أن إعادة هيكلة الدين العام بشكل فوضوي هي بمثابة انتحار جماعي. ففي ظل غياب صندوق النقد الدولي، سيقود عدم الثقة بشأن الرؤية الاقتصادية إلى موجة هروب رؤوس الأموال، فيما يركّز مصرف لبنان موارده على الدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة. وبشكل فوضوي قد ينخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتمتنع الدولة عن السداد. فتقديرات صندوق النقد الدولي تؤشرالى أن قيمة الليرة مضخّمة بنسبة ٥٠%، وأن المستثمرين بالليرة سيواجهون خسارة تصل إلى ٧٥%. وهذا الأمر يكفي ليمحو رساميل المصارف.

المسلَّمة الثانية هي ان لبنان امام مفترق طريق سينعكس على مستقبله المالي، اذ ان هناك طرقا عدة لتنفيذ إعادة الهيكلة، إلا أنه في ظل عملة محلية معوّمة، وامتلاك المؤسسات المالية في لبنان محفظة واسعة من السندات بالعملات الأجنبية، ترتفع مخاطر حصول توقف فوضوي عن السداد يترافق مع أزمة نقدية ومصرفية. ان اي عملية اعادة هيكلة او عدم سداد هي بالمعنى التقني انكشاف ائتماني جديد لحاملي السندات (مصارف ومصرف مركزي)، وهذا يعني ان هؤلاء سيكونون مرغمين على زيادة نسبة التغطيات المالية المحاسبية والقانونية المفروضة عليهم. وهنا تكمن حسابات الخسارة وحقيقة الحديث عن عمليات "قص الشعر HAIR CUT "وكيف يمكن مقاربة بنود ميزانيات المصارف.

زادت الودائع تحت الطلب ١٩١٠ مليارات و٦٥٠ مليون ليرة بين كانون الثاني وشباط، وكانت الودائع تحت الطلب قد بلغت في الشهر الفائت ٣٠١٢٢ مليارا و٥١٥ مليون ليرة، اي ١٩,٨٨٢ مليون دولار، فيما بلغت الودائع لأجل ٢٠٩٩٠٢ مليار من اصل ٢٤٠٠٢٥,٥ مليار، اي نسبتها فقط ١٢,٥ في المئة، وهذا يمكن ان يطلبه المودعون من الشبابيك المصرفية.

الودائع المصرفية المقيمة تقلصت بقيمة ١٠٩٠ مليار ليرة خلال الأسبوع المنتهي في ١٩ آذار ٢٠٢٠، مراكمة تقلصات قيمتها ٣٢٩٣ مليار ليرة منذ بداية شهر آذار. ويعزى هذا التراجع الأسبوعي إلى انخفاض الودائع المقيمة بالليرة بقيمة ٥٥٥ مليار ليرة وسط تراجع في الودائع الادخارية بالليرة بقيمة ٢٩٥ مليار ليرة وتقلص في الودائع تحت الطلب بالليرة بقيمة ٢٦٠ مليار ليرة، كما انخفضت الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية بقيمة ٥٣٥ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣٥٥ مليون دولار).

سجلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م٤) تقلصاً مقداره ٨٦٧ مليار ليرة وسط ارتفاع في حجم النقد المتداول بقيمة ٢١١ مليار ليرة وزيادة طفيفة في سندات الخزينة المكتتبة من قبل القطاع غير المصرفي بقيمة ١٢ مليار ليرة.

حققت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية ٣٢٦٧٩٧ ملياراً و٣٥٧ مليون ليرة، أي ما يوازي حوالى ٢١٥,٧٠ مليار دولار، أي انها تفوق أرقام الناتج القومي الإجمالي (اذا قدِّر بـ٥٠ مليار دولار؟) بحوالى ٤ أضعاف.

خفض معدلات الفائدة المرجعية في سوق بيروت تندرج، بحسب جمعية مصارف لبنان، في أن "هذه الخفوضات الجوهرية والمهمة في بنية الفوائد تندرج في إطار التجاوب مع تعاميم مصرف لبنان، وتهدف الى تخفيف أعباء التسليف على المدينين وإلى تحفيز الحركة الاقتصادية في الظروف الصعبة الراهنة."

تصحيح مالي أم خيارات سياسية؟

ان حجم انكشاف القطاع المالي اللبناني (مصرف لبنان والمصارف التجاريّة معاً) أكثر من ٦٣ مليار دولار من العملة الصعبة، وهو ما يوازي ١٢٠ في المئة من الناتج المحلّي، يعني ببساطة أنّ الإلتزامات المترتّبة على القطاع المالي بالعملة الصعبة تفوق ما تبقّى من موجودات بهذه القيمة، وهو ما يمثّل اليوم المصدر الأساسي لمشكلة السيولة.

ان مصرف لبنان سيمدّ المصارف بالعملة اللبنانية التي ستدفعها كفارق لسعر الصرف للعملاء، كما أن القرار لم يكن وليد مصرف لبنان منفرداً، فللسياسة اليد الطولى، لا سيما بعد لقاء المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابرهيم مع جمعية المصارف في وقت سابق، وتواصله مع مصرف لبنان. وعليه يرى كثيرون ان مستقبل "التفاهمات" محكوم بمصالح سياسية، فهل ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر؟